العلاقات التركية الروسية بعد عام 2002 /مواطن الخلاف والتقارب/

الباحثة: سمر العيسى – كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق

ملخص البحث:

يتناول البحث العلاقات التركية الروسية بعد عام 2002، الذي يعتبر مفصلاً تاريخياً مهماً في العلاقات بين البلدين، تركيا الدولة العضو في حلف الناتو وذراع الغرب الرئيسية في وجه المد الشيوعي، وروسيا وريثة الاتحاد السوفيتي التي تختزن جملة من الرواسب التاريخية والثقافية على صعيد علاقتها مع تركيا.

وفي هذا الإطار يتناول البحث العلاقات التركية الروسية بعد عام 2002 ويقدم نماذج للتقارب سواء على مستوى التعاون السياسي وتقاسم النفوذ في آسيا الوسطى، أو على مستوى التعاون الاقتصادي بين البلدين، كما يتناول البحث نماذج عن تضارب المصالح وتداخل مناطق النفوذ السياسي وهو أزمة توتر العلاقات نتيجة ضم روسيا لشبه جزيرة القرم والأزمة السورية وموقف كلا الدولتين من طبيعة هذه الأزمات وأسبابها والآليات الواجب اتباعها في سبيل تسويتها.

كلمات مفتاحية: تركيا، روسيا، تقاسم النفوذ، التعاون الاقتصادي، نقاط الخلاف

Turkish- Russian Relations after 2002

Abstract

The research deals with Turkish-Russian relations after 2002, which is an important historical detail in the relations between the two countries, Turkey is a member state of NATO and the main West arm in the face of the communist tide, and Russia is the heir of the Soviet Union that stores a range of historical and cultural deposits in terms of its relationship with Turkey. In this context, the research deals with Turkish-Russian relations after 2002 and provides examples of rapprochement, whether at the level of political cooperation and influence sharing in Central Asia, or at the level of economic cooperation between the two countries. The research also deals with a model of conflict of interests and overlapping areas of political influence which is the Syrian crisis and the position of both countries from the nature of this crisis, its causes and mechanisms to be followed in order to settle it.

Keywords: Turkey, Russia, Power Sharing, Economic Cooperation, Disputed Points

المقدمة:

تميزت العلاقات التركية الروسية بسجل حافل من النزاع والمواجهة والتنافس حيناً، والتفاوض والمعاهدات والتعاون بناءً على المصالح الاقتصادية حيناً آخر، وعرفت العلاقات بين البلدين حروباً ونزاعات وتوترات كبيرة، وقد نشأ عداء كبير بين تركيا العثمانية وروسيا القيصرية بسبب الصراع على النفوذ، الذي عمَقه تجاورهما الجغرافي، والموروث التاريخي والثقافي لكلتا الدولتين.

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى شهدت العلاقات بين البلدين تحسناً ملحوظاً، ونمت أكثر بعد توقيع معاهدة "الحياد وعدم الاعتداء" في عام 1925، من خلال المساعدات الاقتصادية التي قدمتها روسيا لتركيا والزيارات المتبادلة بين الطرفين، ولكن هذه العلاقات عادت إلى التوتر والقطيعة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وانضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي الذي رأت فيه روسيا انعطافاً واضحاً في الخيارات التركية نحو الطرف المعادي.

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991، ظهرت التباينات التركية الروسية في ضوء العديد من الأحداث والقضايا الإقليمية الكبرى، ولكن على الرغم من ذلك استمر التعاون الاقتصادي بين البلدين في مختلف المجالات.

ومع وصول الرئيس بوتين إلى سدة الحكم في روسيا في بداية الألفية الثالثة، بدأت كلتا الدولتين بتعزيز علاقاتهما الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتقنية وتبلور التطور في العلاقات بشكل واضح بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا.

في هذه الفترة شهد التعاون الاقتصادي التركي الروسي نقلة كبيرة، وصلت معها موسكو في سنوات

قليلة إلى ثاني أكبر شريك لتركيا بعد ألمانيا الاتحادية، وأصبحت تركيا وجهة السياح الروس الأهم، إلا أنه وعلى الصعيد السياسي شهدت هذه الفترة أحداثاً جسام على حدود الدولتين، وفي منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية بعد عام 2011، حيث أيقنت تركيا أن مستقبل المنطقة قابل لأن يتخذ مسارات جديدة وسيكون لروسيا دور واضح في صياغة جزء من هذه المسارات، وهذا بالضرورة يقتضي التقارب مع روسيا حتى يكون لتركيا دورها الإقليمي في رسم المشهد الجديد للشرق الأوسط.

أهمية البحث:

تنبع أهمية دراسة العلاقات التركية– الروسية من أنها علاقات بين دولتين من الدول المحورية على المستوى الإقليمي، وإلى حد ما على المستوى الدولي، فتركيا قوة إقليمية صاعدة ذات ثقل ديموغرافي، وتمتاز بموقع استراتيجي ساهم في تعدد أولويات سياستها الخارجية، أما روسيا فهي أكبر دول مساحة في العالم ولها دور فاعل في النظام الدولي لأنها تشغل جزءاً مهماً من شمال أوراسيا، وترتبط بأوروبا وآسيا الوسطى وشرق آسيا، ولأنها دولة أوروبية ذات عمق آسيوي واضح، وكلا الدولتين تشتركان في الطموح لإحياء مكانتهما الدولية والإقليمية التي تليق بالإرث التاريخي والموقع الجغرافي والإمكانات الاستراتيجية الكامنة.

هدف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1– تتبع مسار العلاقات التركية الروسية بعد عام 2002

2– تحديد مواطن التقارب والاتفاق بين سياستي روسيا وتركيا والعوامل المحددة لهذا التقارب مثال: (التقارب السياسي في آسيا الوسطى– التعاون الاقتصادي).

3– تحديد مكامن الاختلاف في علاقات الدولتين والقضايا الإقليمية مثار الخلاف بينهما (أزمة القرم– الأزمة السورية).

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في أن العلاقات التركية الروسية تخضع لقوانين التنافس الجيوسياسي والاستراتيجي بين البلدين، والتعاون الذي تطور منذ تفكك الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، وأتيحت للدولتين العديد من الفرص لتطوير مجالات العمل المشتركة، ومع ذلك ونتيجة لتأثير الدولتين بنفس الفضاء الإقليمي وتضارب المصالح الجيوسياسية كان هناك بؤر توتر ساهمت في خلق أجواء من عدم الثقة والتوتر السياسي، وعلى الرغم من كل القضايا الخلافية فإن الدولتين استطاعتا فرض نوع من التنسيق والتعاون على علاقتهما بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العليا لهما فالعلاقة ورغم كل التشعبات تحكمها المصلحة الوطنية للطرفين، وهذا ما ينعكس بوضوح في الحفاظ على مستوى عالي من التنسيق في الجانب الاقتصادي الذي ازدهر بشكل كبير بعد عام 2000 وأتسع نطاق التعاون الاقتصادي بين الدولتين ليشمل مجالات أوسع.

تساؤلات البحث:

يتمحور البحث حول سؤال رئيسي هو:

ما هي طبيعة العلاقات الروسية التركية بعد عام 2002؟

وينبثق عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- كيف تطورت العلاقات بين البلدين بعد تغير القيادات السياسية في كلتا الدولتين؟
- ما هي أوجه التعاون التركي الروسي في منطقة آسيا الوسطى؟
- ما هي مؤشرات التعاون الاقتصادي بين الدولتين؟
- ماهي الاختلافات السياسية بين الدولتين بخصوص أزمة القرم والأزمة السورية؟

فرضيات البحث:

ينطلق هذا البحث من فرضية أساسية مفادها ان العلاقات التركية الروسية تخضع لجملة من المحددات التي تؤثر فيها نتيجة تداخل الفضاء الجيوسياسي لكلا البلدين وتداخل مناطق النفوذ،

وتسعى الدولتين للحفاظ على مستوى متطور من العلاقات الثنائية على الرغم من الخلافات البينية، وذلك بهدف تحقيق المصلحة الوطنية لكليهما والمتمثلة بالسعي إلى إعادة بلورة دور فعال على مستوى النظام الإقليمي والدولي.

وينبثق من هذه الفرضية جملة من الفرضيات الفرعية:

- لعب تغير القيادات السياسية دوراً مهماً في صياغة مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين.
- عملت الدولتان على صياغة آلية مشتركة للتعاون في مناطق النفوذ المتداخل والتي تزخر بعوامل الجذب السياسي والاقتصادي لكلا الدولتين مثل آسيا الوسطى.
- يعتبر التعاون الاقتصادي أحد اهم المحددات التي تحكم علاقة البلدين وتساهم في تأطير الخلافات بينهما.
- شكّلت أزمتا القرم والأزمة السورية اختباراً صعباً لمستوى العلاقات بين البلدين ومدى قدرتها على التوفيق بين المصالح المتعارضة وأسس التعاون الاستراتيجي بعيد المدى بينهما.

الإطار الزمني للبحث:

يتناول البحث العلاقات التركية الروسية بعد عام 2002 باعتبار أن هذا التوقيت كان مفصل زمني مهم في تبلور رؤية سياسية واضحة لكلا الدولتين، ويمكننا القول أن بداية القرن الحادي والعشرون شكلت انطلاقة فارقة للدولتين معاً على صعيد النهوض السياسي والاقتصادي، فقد تزامن انطلاق مشروع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين منذ عام 2000 لاستعادة قوة روسيا ونفوذها الخارجي، مع مشروع حزب العدالة والتنمية الذي تبنى شعار إحياء المكانة الإقليمية والدولية لتركيا.

مقدمة

مدخل حول العلاقات التركية–الروسية بعد عام 2002

الفصل الأول: نقاط التقارب في العلاقات التركية–الروسية:

- المبحث الأول: التعاون السياسي وتقاسم النفوذ في آسيا الوسطى.
- المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى
- المطلب الثاني: دوافع الاهتمام التركي الروسي بمنطقة آسيا الوسطى
- المطلب الثالث: مجالات التعاون التركي الروسي في آسيا الوسطى
- المبحث الثاني: التعاون الاقتصادي بين تركيا وروسيا
- المطلب الأول: الدوافع وراء توجه تركيا وروسيا نحو توسيع الشراكة التجارية.
- المطلب الثاني: مجالات التعاون الاقتصادي بين تركيا وروسيا

الفصل الثاني: نقاط التباعد في العلاقات التركية الروسية:

- المبحث الأول: أزمة ضم شبه جزيرة القرم وأثرها على العلاقات التركية الروسية:
- المطلب الأول: الخلفيات التاريخية للأزمة
- المطلب الثاني: الموقف التركي من الضم الروسي لشبه جزيرة القرم.
- المبحث الثاني: الأزمة السورية وتداعياتها على العلاقات التركية الروسية:
- المطلب الأول: خلفيات وأبعاد الأزمة السورية
- المطلب الثاني: الموقف التركي من الأزمة السورية
- المطلب الثالث: الموقف الروسي من الأزمة السورية
- المطلب الرابع: الموقف التركي من التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية

الفصل الثالث: سيناريوهات مستقبل العلاقات الروسية التركية

- المبحث الأول: سيناريو استمرار العلاقات التركية الروسية على وضعها الحالي المتمثل بالتنافس والتعاون في آن معاً.
- المبحث الثاني: سيناريو توتر العلاقات الروسية التركية وتعاظم عناصر الخلاف بين البلدين
- المبحث الثالث: سيناريو وصول العلاقات إلى مرحلة الانفراج والعمل على التنسيق المشترك في القضايا التي تهم الطرفين.

خاتمة

مدخل حول العلاقات الروسية التركية بعد عام 2002:

تخلت روسيا القيصرية عن أطماعها التوسعية في الدولة العثمانية إثر قيام الثورة البلشفية في عام 1917، لا بل أنها ساندت الحركة الوطنية التركية التي ظهرت في الأناضول سنة 1919 بقيادة مصطفى كمال اتاتورك ضد قوات الاحتلال الأجنبي إثر هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وعقد الجانبان معاهدة صداقة وتعاون في عام 1921 أصبحت الأساس للعلاقات الودية بينهما حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، لكن هذه العلاقات ما لبثت أن شهدت تراجعاً كبيراً نظراً لاستئناف الاتحاد السوفيتي أطماعه التوسعية في مناطق شرق تركيا ومضيقي البوسفور والدردنيل، مما دفع تركيا إلى التحالف مع الغرب بشكل عام ومع الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص.[1]

وقامت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1949 بتأسيس حلف شمال الأطلسي الذي يعتبر نظاماً أمنياً جماعياً حدا بتركيا إلى كشف سياستها الخارجية في هذا الاتجاه، وقد استمر جهدها في هذا الإطار ثلاثة أعوام إلى أن أصبحت عضواً رسمياً في الناتو في عام 1952، لتكون الذراع العسكرية الغربية لاحتواء الاتحاد السوفياتي، وأصبحت أيضاً على خط المواجهة الأمامي ضده، وضد دول حلف وارسو المؤيدة له ومنذ نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي صار التحول في طبيعة العلاقات التركية–الروسية أمراً لا مفر منه.[2]

ولقد اتسمت العلاقات التركية –الروسية، وتحديداً في المدة الواقعة بين عامي 1991و 2002، بمزيج من التوتر وعدم الثقة والتعاون في آنٍ معاً وفي مجالات مختلفة، حيث كانت تركيا في مقدمة الدول التي اعترفت بروسيا الاتحادية كوريث للاتحاد السوفياتي، وفي عام 1992 وقع رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل مع الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسن على معاهدة (مبادئ العلاقات بين جمهورية تركيا والاتحاد الروسي)، حيث اعتبرت المعاهدة الأساس لمرحلة جديدة من العلاقات بين

[1] د. حنا عزو بهنان، العلاقات التركية-الروسية (1997-2009)، مجلة التربية والعلم، مركز الدراسات الإقليمية، الموصل، المجلد 18، العدد الأول، 2011، ص 38.

[2] معمر فيصل خولي، العلاقات التركية-الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014)، ص 8-9.

البلدين.[3]

وفي هذا السياق يمكن ان تسمى سنوات التسعينات من القرن الماضي بفترة البحث عن الأرضية للعلاقات التركية الروسية، ورغم أن العلاقات لم تتطور وفقاً للشكل المخطط له، فإن الطرفين أدركا أهمية إعادة صياغة علاقتهما بعيداً عن أجواء الحرب الباردة، وقد اتسمت هذه الفترة بمحاولات إحداث نفوذ في القفقاس وآسيا الوسطى اللتين تشكلان ساحة اهتمام البلدين على الأغلب. [4]

وفي عام 2000 وصل بوتين إلى سدة الحكم في روسيا الاتحادية وافتتح عهداً جديداً من العلاقات بتركيا وبدأت كلتا الدولتين بإعادة تقييم العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية التقنية، وفي مختلف المجالات الأخرى، كي تؤسسا لعلاقات تختلف عن المعهود في عقد التسعينات، وشهد عام 2000 لقاءات وزيارات متبادلة. [5]

وكان لأحداث 11 أيلول عام 2001 في الولايات المتحدة الأميركية أثراً كبيراً على العلاقات التركية–الروسية من خلال توحيد مواقف الدولتين وجهودهما ضد ما أسمياه (الإرهاب الدولي) واتفق الجانبان على التعاون في محاربة الإرهاب والبحث عن مجالات تقارب جديدة.[6]

وفي عام 2002 وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عبر الانتخابات البرلمانية ووصف هذا الأمر بأنه حدث تاريخي لأن الحزب تمكن من تأليف الحكومة بمفرده دون الحاجة إلى ائتلاف حكومي وقد وضع أحمد داوود أوغلو المهندس الفكري للحزب أسس السياسة الخارجية التركية الجديدة والتي تتضمن التزام تركيا بستة مبادئ حتى يتسنى لها تطبيق سياسة خارجية إيجابية وفعالة وهذه المبادئ هي: التوازن السليم بين الحرية والأمن، تصفير المشكلات مع دول الجوار، التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار، الدبلوماسية المتناغمة، أسلوب دبلوماسي جديد، السياسة الخارجية متعددة الأبعاد، وهذا المبدأ يرتكز على حقيقة أن العلاقات بين الدول ليست بديلة عن

[3] معمر فيصل خولي، المرجع السابق، ص 9.

[4] أوزغور تفكجي، العلاقات التركية الروسية ومعضلة ثنائية التعاون والأزمات، دراسة منشورة على موقع مجلة رؤية تركية، تاريخ الاطلاع 2018/3/15، الموقع الإلكتروني 15/https://rouyaturkiyyah.com

[5] معمر فيصل خولي، مرجع سابق، ص 22.

[6] د. حنا عزو بهنان، مرجع سابق، ص40

بعضها بل هي متكاملة فيما بينها ويضع علاقات تركيا الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار ارتباطها بحلف الناتو وتحت مفهوم العلاقات الثنائية، كما يضع جهد تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وسياستها مع روسيا في المضمار نفسه باعتبارها علاقات تجري في إطار متكامل وليست متضادة أو بديلة عن بعضها البعض.

ويمكننا القول إن بداية القرن الحادي والعشرين شكلت انطلاقة فارقة للدولتين معاً على صعيد النهوض السياسي والاقتصادي، فقد تزامن انطلاق مشروع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين منذ عام 2000 لاستعادة قوة روسيا ونفوذها الخارجي، مع مشروع حزب العدالة والتنمية الذي تبنى شعار إحياء المكانة الإقليمية والدولية لتركيا.

ومما زاد تحسن العلاقات بين الدولتين هو تطابق موقفيهما فيما يتعلق بالغزو الأمريكي للعراق حيث رفض البرلمان التركي عام 2003 طلباً مقدماً من الولايات المتحدة الأمريكية لاستخدام الأراضي والأجواء التركية كمنطلق لغزو العراق، وبعد وقوع الحرب أعربت كل من تركيا وروسيا عن تشجيعها لعودة السيادة إلى الحكومة العراقية الانتقالية.

وشهدت السنوات اللاحقة تحسناً واضحاً في العلاقات السياسية التي تربط بين البلدين من خلال الزيارات المتبادلة لمسؤولي البلدين ففي عام 2004 قام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بزيارة رسمية لتركيا وكانت الزيارة الأولى لرئيس روسي إلى تركيا منذ 32 عاماً، وتركزت الزيارة حول تعزيز العلاقات الثنائية وأظهرت المباحثات تقارباً في وجهات النظر بخصوص قضايا الأمن في البحر الأسود، وتوجت الزيارة بتوقيع الإعلان المشترك الذي أكد على ضرورة تكثيف الشراكة التركية الروسية المتعددة الجوانب وتعزيز روابط الصداقة.[7]

وفي سنة 2005 كانت زيارة أردوغان إلى روسيا خطوة جديدة نحو تعزيز التعاون الثنائي، حيث اتفق الطرفان على النضال المشترك ضد الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، وتجدر الإشارة إلى أن القضايا التي كان يناقشها المسؤولين في الدولتين، لا تقتصر على العلاقات الثنائية فقط، بل كانت تشمل محيطهما الإقليمي، ففي الجلسة الرابعة للمجموعة الرفيعة سنة 2008 بأنقرة تم التطرق إلى

[7] عبد الحق حجاب، العلاقات التركية -الروسية بين الاستمرارية والتغيير 2002-2017، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، ص36

مسائل التعاون الثنائي، خاصة في البلقان والتسوية القبرصية وتطورات الأوضاع في كل من العراق وأفغانستان ومنطقة البحر الأسود وآسيا الوسطى والقوقاز.[8]

[8] المرجع السابق، ص 37

الفصل الأول: نقاط التقارب في العلاقات التركية– الروسية:

شهدت العلاقات التركية الروسية العديد من التفاعلات في السنوات الأخيرة تراوحت بين التعاون والتوتر، فهذه العلاقات تحكمها تراكمات تاريخية وجغرافية ومصالح جيو استراتيجية، وعلى الرغم من الشد والجذب الذي رافق مسار العلاقات على مر التاريخ، إلا أنها دخلت مرحلة جديدة بعد عام 2002، حيث ان التطورات السياسية الداخلية في البلدين شكلت فرصة لإعادة النظر في طبيعة علاقة الدولتين بوصفهما دولتين كبيرتين متجاورتين، وتتبنيان استراتيجية موحدة متمثلة في إعادة الدور الفاعل على الساحة الدولية وإعادة إحياء المكانة التاريخية، وقد تبنى البلدان مقاربة سياسية مختلفة تمثلت في تواتر الزيارات الرسمية ونشوء حوار سياسي مشترك، والتنسيق حول قضايا الشرق الأوسط ومنطقتي آسيا الوسطى والقوقاز.

المبحث الأول: التعاون السياسي وتقاسم النفوذ في آسيا الوسطى:

كانت المنطقة التي تعرف اليوم باسم آسيا الوسطى والقوقاز، تسمى بعد الفتح الإسلامي ببلاد ما وراء النهر، وتتألف من خمس وحدات سياسية تشمل كازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان وقرغيزيا وطاجيكستان، وهذه الدول الخمس تسمى كذلك بتركستان الغربية، وأما تركستان الشرقية فوقعت تحت النفوذ الصيني وتسمى بمحافظة سينكيانج، ويزيد إجمالي مساحة الدول الخمس في منطقة آسيا الوسطى عن أكثر من أربعة ملايين كيلو متر مربع، مع اختلاف مساحة البلدان داخليًا، فطاجيكستان تبلغ مساحتها 143,100 كم مربع، وتبلغ مساحة كازاخستان 2,7 مليون كيلو متر مربع، ويعيش في المنطقة حسب إحصائيات عام 2011 أكثر من 64 مليون نسمة يتفاوت عددهم بين 5,5 ملايين نسمة في قرغيزستان وما يقرب من 29 مليون نسمة في أوزبكستان، ويبلغ متوسط نسبة المسلمين لإجمالي السكان في هذه الدول نحو 78%، وأكبر هذه النسب في طاجيكستان (90%) وأقلها في كازاخستان (47%).[9]

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى:

[9] مصباح الله عبد الباقي، آسيا الوسطى والقوقاز الأهمية الاستراتيجية والواقع السياسي والاجتماعي، تاريخ الاطلاع: 2013/11/24 الموقع الإلكتروني لمركز الجزيرة للدراسات
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/09/10392410

تعتبر آسيا الوسطى منطقة ذات موقع استراتيجي مهم حيث تربط آسيا بأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط، وتعد جغرافياً منطقة مطوقة بقوى عظمى هي الصين وروسيا، ومن الجنوب كل من أفغانستان والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وعلى مقربة منها توجد تركيا الدولة الباحثة عن دور إقليمي.[10]

كما أن هذه المنطقة تعتبر منطقة غنية بالموارد الطبيعية والثروات الباطنية، وذلك للأسباب التالية:[11]

- الذخائر الضخمة للمعادن والنفط والغاز الطبيعي والفحم، وتصل احتياطيات الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز من الغاز الطبيعي إلى 34% من الإجمالي العالمي، وتقع أكبر الاكتشافات في أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان وأوزبكستان، كما أن هذه المنطقة تحتوي على حوالي 27% من إجمالي احتياطيات النفط العالمي، وتقع أغلب هذه الاحتياطات النفطية في كازاخستان وأذربيجان، ومع أن دولتي طاجيكستان وتركمانستان لا تملكان احتياطي كبير للنفط والغاز الطبيعيين إلا أن طاجيكستان وحدها تملك منابع ضخمة للمياه فإنها تملك 60% من منابع المياه في آسيا الوسطى، ويمكن أن تستخدم هذه المنابع لتوليد 527 مليار وات من الكهرباء، ولم تتم الاستفادة حتى الآن إلا من 5% من هذه المنابع هذا بالإضافة للمنتجات الزراعية الاستراتيجية المهمة التي تنتجها هذه الدول في مزارعها من القطن وغيرها.
- ورثت هذه الدول منشآت ضخمة للصناعات العسكرية الثقيلة والخفيفة من الاتحاد السوفيتي السابق بعد تفككه، وكانت أوزبكستان من المراكز الصناعية والزراعية المهمة، وورثت كازاخستان 104 صواريخ بالستية من نوع (SS–19) مع أكثر من ألف رأس نووي، بالإضافة إلى مركز "بايكو نور" الفضائي لإطلاق الصواريخ، ومركز "سيمبالاتينسك" لاختبار الأسلحة النووية اللذين ورثتهما من الاتحاد السوفيتي السابق.

[10] د. حميد شهاب أحمد، التنافس الإقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الإسلامية لآسيا الوسطى، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية، جامعة بغداد، بغداد، العدد 28، 2005، ص8.

[11] الموقع الإلكتروني السابق.

- تملك هذه الدول قاعدة ضخمة وكبيرة من العلماء والمتخصصين في كثير من المجالات الحيوية، منها الفيزياء والكيمياء وصناعات الأسلحة بأنواعها.

المطلب الثاني: دوافع الاهتمام التركي–الروسي بمنطقة آسيا الوسطى:

ينظر إلى تركيا وروسيا بوصفهما قوتان أساسيتان في إقليم آسيا الوسطى، فتركيا من الدول المهمة بالنسبة للمنطقة وهناك توافق عرقي ولغوي مع دول آسيا الوسطى، ورغم تأثر دول آسيا الوسطى بالسيطرة الروسية والسوفيتية إلا أنه هناك أوجهاً عديدة للتقارب مع تركيا ومنها التقارب الجغرافي والتاريخي واللغوي والديني، كما ان لتركيا طموحات سياسية في المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وظهور حالة من الفراغ في هذه المنطقة الجغرافية الغنية بالموارد الهائلة وترجمت تركيا طموحاتها بدعوتها لجمهوريات آسيا الوسطى لإقامة مجلس العالم التركي أو الجامعة التركية على غرار المنظمات القومية أو الاقتصادية كالجامعة العربية والاتحاد الأوروبي.[12]

إن المحور الذي تقوم عليه الاستراتيجية التركية اتجاه آسيا الوسطى يعتمد على التوافق مع الخيارات الاستراتيجية لقوى النظام الدولي، فالتوترات التي عاشتها تركيا مع كل من روسيا وإيران أضعفت المرونة التكتيكية لسياسات تركيا في آسيا الوسطى، وذلك بسبب الشعور بالثقة في الدعم الخارجي التي ظنت تركيا بأن القوى العالمية ستوفره لها ونقصد هنا الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو، ومن ناحية اخرى فإن هناك حقيقة أولية تطرحها الجغرافيا بأنه ليس من الصواب أن تدخل تركيا وهي التي ترغب في ارتباط بري مع آسيا الوسطى في صدام مع روسيا وإيران بنفس الوقت، فإن ما يجب فعله هو تطبيق دبلوماسية من شأنها توسيع لا تضييق مجال التحرك في ظل الأوضاع الدينامية، لذلك من الواجب على تركيا تطوير استراتيجية داخل الإقليم الآسيوي مع الحفاظ على صلاتها المكثفة مع أوروبا في إطار التوازنات الثقافية والقارية.[13]

[12] عليان محمود عليان، التوافق والصراع في العلاقات الدولية: العلاقات الروسية التركية مثالاً، دراسات إقليمية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2017، ص 108

[13] أحمد حسان عرنوس، الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى في ميزان التنافس الدولي والإقليمي، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد الثامن، آب 2019، ص 77

تعتبر آسيا الوسطى مفتاحاً لصياغة استراتيجية تركية آسيوية، حيث يترتب على تركيا إبراز مهارتها في القدرة على الاستفادة من علاقاتها مع الدول غير الآسيوية وانتهاج دبلوماسية نشطة تمنع عزلها عن احد المعسكرات داخل منطقة آسيا الوسطى، وذلك من خلال المتابعة المستمرة للمتغيرات التي تشهدها توازنات الداخل الآسيوي، وهو ما يستوجب على تركيا أيضاً تطوير علاقاتها بآسيا الوسطى من خلال تحديد أولوياتها الاستراتيجية في معادلة آسيا– أوروبا، حيث سيشكل وجود علاقة طويلة المدى بين استراتيجية أوروآسيوية كبرى، وبين السياسة الخارجية نحو وسط آسيا، أرضية لحصول تركيا على تأثير عالمي، وعلى صعيد آخر يجب ان تستمر علاقات تركيا مع اللاعبين على المستوى العالمي والقاري والإقليمي. [14]

أما فيما يتعلق بروسيا فإنها تعتبر آسيا الوسطى جزءَ من مجالها الحيوي ومحور أساسي لنفوذها، وتقوم روسيا بالدفاع عن مصالح المواطنين الروس المنتشرين في دول آسيا الوسطى، ويمثلون نسبة يعتد بها من سكان الدول مثل كازاخستان حيث يمثلون 23.7% من السكان، وفي كل من قيرغزستان وتركمانستان يمثلون 12.5%، وفي أوزباكستان يمثلون 5.5% ومنذ انهيار الاتحاد السوفياتي وروسيا تسعى للحفاظ على مركزها كقوة عظمى، وتستهدف السياسة الروسية الخارجية بشكل أساسي جمهوريات آسيا الوسطى حيث تعتبر حدود هذه الجمهوريات حدوداً أمنية لها.[15]

فروسيا منذ عام 1991م تعمل على تعزيز نفوذها وهيمنتها في دول الجوار القريب (جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق) سواء كان في أوروبا الشرقية بشكل عام ، أو في آسيا الوسطى بشكل خاص، حيث قدم المسؤولون الروس عدة مبررات ومنها الحفاظ على الأمن القومي الروسي، والسيطرة على الصراعات العرقية في دول الجوار القريب، وسعت لبقاء منطقة آسيا الوسطى تحت المظلة الأمنية الروسية، حيث بدأت روسيا في إعادة إدماج أمنها وأمن آسيا الوسطى في منظومة موحدة ضمن اتفاقية الأمن الجماعي وهو تحالف سياسي عسكري تشكل على أساس معاهدة الأمن الجماعي الموقعة في عام 1992، وتضم كل من: كازاخستان، أوزباكستان، قيرغزستان، طاجيكستان، أرمينيا، وركزت روسيا على مصير الروس الذين يعيشون في دول آسيا الوسطى وحثهم

[14] المرجع السابق نفسه، ص78

[15] عليان محمود عليان، مرجع سابق، ص109

على البقاء فيها، وسعت إلى تقوية التكامل الاقتصادي مع هذه الدول لتبقى الشرطي الإقليمي لدول آسيا الوسطى. [16]

وبالمجمل فإن التوجه التركي نحو دول آسيا الوسطى لم يكن دون عقبات وتحديات، منها ما يتعلق بالقدرات والإمكانات التركية بذاتها، والمنافسة من قبل القيادة الروسي، فتركيا تفتقر إلى الإمكانات المادية والاستثمارية والعلمية والتكنولوجية والمعرفية اللازمة للقيام بدور إقليمي كبير في جمهوريات آسيا الوسطى التي ما زالت تعاني من بنى قديمة متخلفة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ومع ذلك فإننا لا نقلل من دور تركيا في المنطقة خاصةً إذا تم التوافق بينها وبين روسيا، التي تعتبرها تركيا ركيزة أساسية للحفاظ على دور إقليمي تركي مؤثر في آسيا الوسطى بشكل خاص وعلى المستوى الدولي بشكل عام.

المطلب الثالث: مجالات التعاون التركي– الروسي في آسيا الوسطى:

هناك مجموعة المحفزات لكل من روسيا وتركيا لتحقيق مزيد من التعاون في إطار مشاريع التكامل الإقليمي التي يمكنها تعزيز فرص التقارب في المنطقة وخفض حدة التوترات فيها، وذلك في ضوء نظرة دول المنطقة الإيجابية لكل من روسيا وتركيا بسبب مواقفهما المحايدة إلى حد ما في التطورات السياسية الداخلية لهذه البلدان خاصةً فيما يتعلق بقضايا الانتخابات وحقوق الإنسان والديمقراطية.

وتوجد عدد من المجالات للتعاون الروسي التركي في آسيا الوسطى يمكن إيجازها بما يلي:[17]

- إمكانية حدوث تعاون بين البلدين في إطار التكامل الأوروبي الآسيوي الناشئ (الاتحاد الجمركي والاتحاد الاقتصادي الأوراسي) بسبب الجهود ذات الصلة التي تبذلها الوزارات الاقتصادية والوكالات الحكومية في الاتحاد الروسي وكازاخستان، التي تهتم بتعزيز التجارة والعلاقات الاقتصادية مع تركيا.

[16] عبدالله فلاح عودة العضايلة، التنافس الدولي في آسيا الوسطى 1991-2010، رسالة ماجستير، جامعة الوسط، عمان، 2011، ص59

[17] وفاء ريحان، تحدي النفوذ التواجد التركي الروسي في آسيا الوسطى، تاريخ الاطلاع: 2018/7/6، الموقع الإلكتروني للمركز العربي للبحوث والدراسات http://www.acrseg.org/40771

- تأسيس مشاريع للطاقة بمشاركة روسيا والدول المُصدرة من آسيا الوسطى (كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان)، فضلاً عن تركيا كأكبر بلد في أوروبا يمر عبره الطاقة.
- التعاون بين الوكالات العسكرية والدبلوماسية لروسيا وتركيا في مجال الأمن الإقليمي، وخاصة بأن المشكلة الملحة على المدى القصير تكمن في القدرة على مواجهة التهديدات المحتملة من أفغانستان، بعد أن أكملت الولايات المتحدة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية مهمتهما في عام 2014، وتبدو أفضل الطرق لمعالجة هذه المشكلة في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، والتي تضم روسيا وآسيا الوسطى إلى جانب تركيا وأفغانستان.

المبحث الثاني: التعاون الاقتصادي بين تركيا وروسيا:

تغيرت التوجهات الروسية الاقتصادية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، حيث اتجهت روسيا نحو الاقتصاد الحر، وتحولت علاقتها بالغرب من الصدام إلى الشراكة، فقد بدأت بإطلاق آليات للتعاون المشترك في المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية وعملت على تعزيز علاقاتها بخصومها السابقين وخصوصاً تركيا.[18]

في عام 2002 قام رئيس حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان بزيارة إلى روسيا وأكد ضرورة وقوف تركيا مع روسيا في محاربة الإرهاب، واعرب الرئيس الروسي بوتين من جانبه عن رضاه على مستوى العلاقات بتركيا وتم الاتفاق على تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدولتين، وانعكس التقارب الدبلوماسي بين الدولتين على العلاقات الاقتصادية، فارتفع مستوى التبادل التجاري بينهما من 5.031 مليار دولار في عام 2002 إلى 10.860 مليار دولار في عام 2004، وعلى مستوى قطاع الطاقة زاد اعتماد تركيا على الغاز الطبيعي الروسي من 17.624 مليار دولار إلى 22.174 مليار دولار.[19]

وبحسب البنك المركزي التركي، فإن العلاقة التجارية الثنائية بين روسيا وتركيا تطورت في العقود الثلاثة الأخيرة بشكل كبير، حيث ارتفع حجم الواردات التركية من روسيا من 3.87 مليارات دولار عام 2000 ليصل إلى 18.6 مليار دولار عام 2018، كما ارتفع حجم الصادرات التركية لروسيا

[18] عليان محمود عليان، التوافق والصراع في العلاقات الدولية: العلاقات الروسية التركية مثالاً، مرجع سابق، ص 106.

[19] معمر فيصل خولي، العلاقات التركية- الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل، مرجع سابق نفسه، ص30

من 639 مليون دولار عام 2000، ليبلغ 3.4 مليارات دولار عام 2018. [20]

المطلب الأول: الدوافع وراء توجه روسيا وتركيا نحو توسيع الشراكة التجارية:

يمكن القول ان روسيا أصبحت أهم شريك تجاري لتركيا بعد عام 2002 وتم توسيع هذه الشراكة لتشمل العديد من المجالات بعد عام 2010، وذلك لعدة أسباب أهمها من الجانب الروسي:[21]

1- مواجهة المخاطر الاقتصادية: يمر الاقتصاد الروسي بفترة صعبة بحكم العقوبات الغربية الصارمة بعد الأزمة الأوكرانية، وقد فاقم انخفاض أسعار النفط مشاكلها الاقتصادية وبالتالي فإن روسيا تتطلع إلى تركيا بوصفها شريك اقتصادي قد يساهم في إعادة التوازن للاقتصاد الروسي المنهك بالعقوبات الأوروبية ويساهم في تعويض جزء من علاقاتها الاقتصادية مع الغرب.

2- محاولة استقطاب تركيا وتحييدها: ركزت روسيا عبر الإغراءات الاقتصادية على استقطاب تركيا وتحييدها عن السياسات الغربية المتعلقة بروسيا مثل العقوبات أو أي سياسة احتواء جديدة بوصف تركيا حليفاً تقليدياً للغرب، وربما تسعى روسيا لخلق تباينات بين تركيا وأوروبا عبر إظهار تركيا مستفيدة من الخسائر الأوروبية المتعلقة بآثار العقوبات على روسيا تارةً، ومحاولة ربط أوروبا بالغاز الروسي عبر تركيا فقط.

3- التأثير في سياسات تركيا الإقليمية: قد يؤدي تعاظم مصالح روسيا مع تركيا إلى التأثير في السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية في القضايا التي تتعلق بروسيا ونفوذها، فالترابط الاستراتيجي الذي تنسجه روسيا مع تركيا عبر اختراق البنية المعرفية والتقنية والاقتصادية قد تؤثر بالضرورة في السياسة الخارجية لتركيا.

أما من الجانب التركي فقد شملت أسباب توسيع الشراكة ما يلي:[22]

1- تصحيح الخلل في التوازن الإقليمي: تعول تركيا على الشراكة مع روسيا لإحداث تحول

---

[20] زاهر البيك، بالأرقام شراكة اقتصادية متسارعة بين تركيا وروسيا، ، تاريخ الاطلاع: 2020/10/9، الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة: https://www.aljazeera.net/ebusiness/9/1/2020/

[21] عماد يوسف قدورة، روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية، دراسات إقليمية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ايار 2015، ص7-8

[22] المرجع السابق ، ص 11-12

استراتيجي في مكانتها بعد أن اختل توازن القوى الإقليمي لمصلحة إيران وإسرائيل في المجال النووي وتقنيات الفضاء، إذ تعد روسيا مصدراً مهماً لتمكينها من تسريع بناء مشاريع الطاقة النووية.

2- مركز إقليمي للطاقة: تطمح تركيا أن تصبح المركز الإقليمي الرئيس لنقل الطاقة من الدول النفطية الأساسية في الشرق إلى أوروبا.

3- المكانة الاقتصادية العالمية: فاز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات المتتالية على أساس وعوده فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية وتحقيق أهداف استراتيجيته المتعلقة بعام 2023 والطامحة إلى وصول تركيا إلى المرتبة العاشرة بين اهم الاقتصادات العالمية، وبهذا تعد روسيا الخيار الأمثل لتلبية متطلبات هذا الهدف نظراً لحجم اقتصادها الضخم والمشروعات الواعدة التي يمكن تحقيقها بالتعاون مع تركيا.

4- تعزيز الأهمية الغربية لتركيا: تساهم العلاقة التركية الاستراتيجية مع روسيا في تعزيز وضعها التفاوضي مع الاتحاد الأوروبي في ظل محاولات حرمانها من عضويته، فهي تسعى لتعزيز قوتها الاقتصادية لزيادة الحاجة الأوروبية إليها وتعزيز فرص قبولها.

المطلب الثاني: مجالات التعاون الاقتصادي بين تركيا وروسيا:

1- الطاقة:

أهم عنصر في العلاقات الاقتصادية، خاصةً بعد الازدهار الاقتصادي الذي شهدته تركيا خلال سنوات الألفية الثالثة، حيث زاد استهلاكها من البترول والغاز الطبيعي، كما ان حرمان تركيا من مصادر الطاقة جلب معه الارتباط بالخارج أيضاً، إذ ان معدل ارتباط تركيا بوارداتها من البترول هو 93.6% بينما معدل ارتباطها بالغاز الطبيعي 99.2%، وتتبوأ روسيا المرتبة الثانية في الدول التي تستورد تركيا النفط منها بمعدل 18%، والمرتبة الأولى فيما يتعلق بالدول التي تستورد تركيا منها الغاز الطبيعي بمعدل 55%. [23]

[23] أوزغور تفكجي، العلاقات التركية الروسية ومعضلة ثنائية التعاون والأزمات، مرجع سابق، ص 12

2- اتفاقية الغاز الروسية التركية:

هي عبارة عن مشروع لمد أربعة خطوط تسير بمحاذاة بعضها لنقل الغاز الطبيعي بقدرة تبلغ 63 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً من روسيا باتجاه تركيا عبر قاع البحر الأسود، ينقل منها إلى الحدود التركية اليونانية نحو 47 مليار متر مكعب من الغاز، ومن المفترض أن ينشأ مجمع للغاز عند الحدود التركية اليونانية، مما يسهل امداد دول الاتحاد الأوروبي به عبر خطوط نقل الغاز.[24]

وتكمن أهمية هذا المشروع في انه ينقل أكثر من 50% من إجمالي صادرات روسيا من الغاز، وقد تولت شركة "غاز بروم" الروسية إنشاء هذا المشروع الضخم بالاشتراك مع شركات تركية ونمساوية، وقد اعتبرت روسيا هذا المشروع من أهم القضايا بالنسبة لها.

وعلى الرغم من المعوقات الكثيرة خاصة بعد فرض عقوبات متعددة على روسيا وبالتالي على الشركات التي تستثمر في بناء وصيانة خطوط أنابيب الغاز الروسية، تم افتتاح القسم البحري من مشروع السيل التركي الكبير لنقل الغاز الروسي إلى تركيا وشرق وجنوب أوروبا في 19 تشرين الثاني عام 2019، أما الجزء المتبقي فقد تم افتتاحه في 8 كانون الثاني 2020.[25]

ج-اتفاقية إنشاء محطة أوكيو النووية:

من القضايا المهمة التي عملت عليها تركيا وروسيا معاً في السنوات الأخيرة هو موضوع الطاقة النووية، وقد تم البدء في خطوات التعاون في هذا المجال بعد توقيع وزيري الطاقة في البلدين عام 2010 على اتفاق لإقامة محطة أكويو للطاقة النووية، وأعدت البنية التحتية والقانونية اللازمة للمشروع وقد تحولت تركيا إلى مجال الطاقة النووية لأسباب كثيرة من قبيل الحد من الاعتماد الخارجي على الطاقة والتقليل إلى أدنى حد من التأثير البيئي لإنتاج الطاقة، وحتى بعد أزمة إسقاط الطائرة التي أصيبت فيها علاقات البلدين بأضرار بالغة ، لم يلغ مشروع محطة أكويو للطاقة النووية، على عكس العديد من المشاريع التي تم إلغاؤها مما يظهر الأهمية القصوى للطاقة في العلاقات

[24] محمود سمير الرنتيسي، العلاقات التركية-الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي، كانون الأول 2014، الموقع الإلكتروني لمركز الجزيرة للدراسات: https://studies.aljazeera.net/ar/profile/616

[25] إسماعيل جمال، منابع وخطوط نقل الغاز الطبيعي ترسم خريطة الصراع والتحالفات في الشرق الأوسط والعالم، تاريخ الاطلاع: 2016/3/5، الموقع الالكتروني لجريدة القدس العربي: https://www.alquds.co.uk/%EF%BB%BF

الاقتصادية للبلدين وعلى وجه الخصوص الطاقة النووية. [26]

د- السياحة:

تعتبر السياحة من أهم الحقول الواعدة في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وتعد تركيا الوجهة السياحية الأبرز بالنسبة للسياح الروس وذلك نظراً لرخص الخدمات التي تقدم فيها وقرب تركيا الجغرافي وسهولة الحصول على سمة الدخول من تركيا.[27]

ففي عام 2003 بلغ عدد السياح الروس إلى تركيا 1.2 مليون سائح وتجاوز هذا الرقم 1.7 مليون سائح سنة 2004، وتضاعف الرقم ليصل في عام 2008 إلى 2.7 مليون سائح روسي.[28]

وفي عام 2010 تجاوز عدد السياح الروس أربعة ملايين، ولكن في عام 2015 حدث انخفاض في عدد السياح بنسبة 20% بسبب الوضع الاقتصادي الروسي، وقد اكتسب هذا الانخفاض زخماً بعد التوتر بين تركيا وروسيا على خلفية حادثة إسقاط الطائرة الروسية، وقامت روسيا باتخاذ إجراءات للحد من تدفق السياح إلى تركيا مما أثر بشكل سلبي على الاقتصاد التركي، ولكن بعد إعادة تطبيع العلاقات ازداد عدد السياح الروس بشكل كبير ولكنها لم ترق إلى المستوى الذي كانت عليه قبل أزمة الطائرة، وإلى جانب إسهام السياح الروس في إنعاش الاقتصاد التركي تسهم السياحة في التفاعل الثقافي بين البلدين.[29]

مما سبق ندرك أن روسيا وتركيا قطعتا شوطاً كبيراً في مجال علاقاتهما الاقتصادية ، غير أنه حتى الآن فإن وتيرة التطبيع في المجالين التجاري والاستثماري غير متكافئة، إذ نجحت روسيا في إملاء شروطها في موضوعات تتعلق بقطاعي الزراعة والطاقة على سبيل المثال، وقدمت الحكومة التركية سلسلة من التنازلات، كما أن الأزمة المتعلقة بإسقاط الطائرة الروسية وتداعياتها أدت إلى تحويل الاعتماد التجاري المتبادل إلى أداة ناعمة لإخضاع الطرف الآخر، ولذلك فإن تركيا تستمر في البحث عن السبل لتعزيز موقعها في مجالات أخرى مثل أمن الطاقة، ورغم التقدم الذي أحرزته في

[26] محمد كوتشاك، العلاقات التركية الروسية، مجلة رؤية تركية، شتاء2017، تاريخ الاطلاع: 2018/12/5 الموقع الإلكتروني لمجلة رؤية تركية https://rouyaturkiyyah.com/

[27] د. حنا عزو بهنان، العلاقات التركية- الروسية (1997-2009)، مرجع سابق، ص50

[28] محمد كوتشاك، العلاقات التركية الروسية، مرجع سابق نفسه، ص15.

[29] المرجع السابق نفسه، ص16

بعض المشروعات الاستراتيجية فإن أنقرة لم تتخل عن هدفها طويل الأجل الرامي إلى تأمين تنوع مصادر الطاقة، وينبغي أن تقدم تركيا وروسيا على حد السواء تنازلات كي يصبح تطبيع العلاقات الاقتصادية بينهما طويل الأمد وخالياً من التوترات، وللتقدم أكثر وتحقيق أقصى منفعة اقتصادية ممكنة للبلدين ينبغي عدم تسييس العلاقات الاقتصادية. [30]

وسيبقى الاقتصاد وعلى المدى الطويل محدد أساسي في علاقة الدولتين ببعضهما، فكلاهما بحاجة إلى التعاون اقتصادياً، روسيا محاصرة من الغرب بفعل عقوبات اقتصادية أفرزتها مراحل مختلفة من سوء الفهم المتبادل مع الغرب، وتركيا بدورها تعتبر دولة فقيرة بموارد الطاقة وتحتاج إلى روسيا بوصفها من أهم الدول المصدرة للطاقة في العالم، ونظراً لحجم اقتصادها الضخم والمشروعات الواعدة التي يمكن تحقيقها بالتعاون مع تركيا ، وبالتالي فإن الاعتمادية الاقتصادية المتبادلة تعتبر الإطار العام الذي يرسم العلاقة الأمثل، ويستوعب كل الخلافات السياسية ويحتويها.

الفصل الثاني: نقاط التباعد في العلاقات التركية الروسية

على الرغم من التقارب التركي الروسي الذي عبرت عنه اللقاءات الدبلوماسية على كافة المستويات، وعلى مدى الأعوام الماضية، إلا أن هناك تباين واضح في عدد من القضايا ذات البعد الأمني ويصل هذا التباين إلى مستوى التناقض التام بين البلدين.

المبحث الأول: أزمة ضم شبه جزيرة القرم وأثرها على العلاقات التركية الروسية:

أوكرانيا دولة من دول أوروبا الشرقية، وهي ذات موقع جغرافي مهم إذ تعد موانئها الواقعة على البحر الأسود وعلى بحر آزوف البوابات الجنوبية المؤدية إلى البحار الدافئة وأوروبا الغربية، وتقع جنوبي غربي روسيا الاتحادية ويحدها من الشمال بيلاروسيا، ومن الشمال الشرقي والشرق روسيا الاتحادية، ومن الجنوب البحر الأسود وبحر آزوف، ومن الجنوب الغربي مولدافيا ورومانيا وهنغاريا، ومن الغرب سلوفاكيا وبولندا، ولذلك تعتبر أوكرانيا الجسر بين روسيا الاتحادية والغرب. [31]

---

[30] ديميتاريشيف، تطبيع العلاقات الاقتصادية الروسية التركية، ، تاريخ الاطلاع: 2018/6/12 ، الموقع الإلكتروني لمنتدى الشرق
https://research.sharqforum.org/2018/02/20/

[31] د. نوار ربيع الخيري، الأزمة السياسية في أوكرانيا وتجاذبات الشرق والغرب، تاريخ المشاهدة 2020/6/20 الموقع الالكتروني للمجلة العراقية الأكاديمية العلمية: https://www.iasj.net/iasj/article/105577

ومما يزيد من الأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا هو تبعية شبه جزيرة القرم لها، والتي تتوضع في البحر الأسود على مقربة من مضيقي البسفور والدردنيل اللذين يربطانه بالبحر الأبيض المتوسط من جهة، والقوقاز – بما في ذلك شمال القوقاز الروسي – من جهة أخرى، وتحتوي على ميناء (سيفاستوبول) الذي يضم أكبر أسطول بحري روسي، ولكن منذ تفكك الاتحاد السوفييتي عام 1991 وتقاسم أسطوله في البحر الأسود بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا، أصبحت شروط بقاء الأسطول الروسي في القرم موضوعا حساسا في العلاقات بين موسكو وكييف، وتم تحديد وضع الأسطول القانوني من خلال سلسلة من الاتفاقيات بين الجانبين.[32])

المطلب الأول: الخلفيات التاريخية للأزمة: لم تكد أوكرانيا تتخلص من السيطرة السوفيتية، حتى عادت لتشهد مشاكل واضطرابات جديدة ابتداء من مرحلة ما بعد الاستقلال مروراً بالثورة البرتقالية وانتهاءً بأزمة 2013–2014، وفي كل تلك المراحل والمحطات كانت الاختلافات السياسية تطغى على النخب السياسية في إطار الحكومة الأوكرانية وخارجها، الأمر الذي أوقع البلاد في أزمات سياسية متلاحقة، تجاذبت فيها المصالح والانتماءات لكل من القوى الدولية المؤثرة على المشهد الأوكراني. [33]

وفي عام 2014 قامت الاحتجاجات ضد الرئيس فيكتور يانوكوفيتش (المدعوم من روسيا الاتحادية) على خلفية قراره التخلي عن الشراكة السياسية مع الاتحاد الأوروبي والتوجه إلى توقيع اتفاقية اتحاد جمركي مع روسيا، وتجديد إيجار قاعدة سيفاستوبول الموجودة في القرم للأسطول البحري الروسي لمدة 25 عام، وعلى وقع تصاعد هذه الاحتجاجات توصل الرئيس إلى اتفاق مع زعماء المعارضة يقضي بإجراء انتخابات مبكرة.[34]

وفي الجهة المقابلة لم يؤيد سكان جنوب وشرق أوكرانيا (المؤيدين للرئيس يانوكوفيتش وتوجهاته المتقاربة مع روسيا) إقامة انتخابات مبكرة، وخرجوا في مظاهرات تدعو إلى التكامل مع روسيا

[32] أهمية القرم الاستراتيجية بالنسبة لروسيا، تاريخ الاطلاع: 2017/3/21، الموقع الإلكتروني لروسيا اليوم: https://arabic.rt.com/news/671846-

[33] د. نوار ربيع الخيري، المرجع السابق.

[34] أوكرانيا.. الثورة البرتقالية تنتصر وزعيمتها تتحرر من السجن إلى الرئاسة، تاريخ الاطلاع: 2014/2/27، الموقع الإلكتروني لصحيفة اليوم: https://www.alyaum.com/articles/914072/

الاتحادية، واستقلال القرم عن أوكرانيا، وفي 1 آذار 2014 أعلنت روسيا عن موافقة مجلس الاتحاد الروسي بالإجماع على طلب الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) باستخدام القوة الروسية في أوكرانيا، مبررةً بان ذلك يدخل في إطار حماية أسطولها العسكري البحري في البحر الأسود، ولحماية سكان شبه جزيرة القرم (الروسيين الأصل) من خطر المعارضين الذين جاؤوا إلى الحكم في أوكرانيا، وتأمين حدودها الغربية من إمكانية تقدم حلف شمال الأطلسي وتهديد أمنها القومي ومجالها الحيوي.[35]

وفي 16 آذار 2014 وكخطوة لحسم النزاع والتوتر تم إجراء استفتاء في القرم للانفصال عن أوكرانيا والانضمام إلى روسيا الاتحادية، جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للانضمام إلى روسيا الاتحادية وبنسبة 95%، وأعلنت عدد من الدول لرفضها لنتائج هذا الاستفتاء ومنها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي وتركيا كما نددت هذه الدول باستخدام روسيا للقوة العسكرية في شبه جزيرة القرم. [36]

المطلب الثاني: الموقف التركي من الضم الروسي لشبه جزيرة القرم:

تقع شبه جزيرة القرم في البحر الأسود الذي يعد حوضاّ بحرياَ تركياَ، وتمثل القرم أهمية استراتيجية تاريخية لتركيا، إذ خاضت من أجلها حرباً طويلة مع روسيا في الفترة 1853–1856، وإن سيطرة روسيا مرة جديدة على القرم سبب القلق لتركيا إذ تعطي هذه السيطرة لروسيا أفضلية في البحر الأسود عبر ضمان استمرار وجود أسطولها دون الحاجة إلى اتفاقية مع أوكرانيا، كما يضمن لها السيطرة على شمال البحر الأسود فضلاَ عن شرقه. [37]

كما أن منطقة القرم يتواجد فيها أقلية تركية يطلق عليها تتار القرم، وتنظر تركيا إليهم على أنهم جزء من العالم التركي، وتؤكد على أهمية تواجدهم التاريخي في شبه جزيرة القرم وتنظر بعين القلق إلى

[35] أزمة القرم، تاريخ الاطلاع: 2014/6/20 الموقع الإلكتروني لويكيبيديا الموسوعة الحرة:
%8https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D

[36] المرجع السابق.

[37] عماد قدورة، محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرة للصراع، تاريخ الاطلاع: 2014/7/9 الموقع الالكتروني للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات :
/https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies

أوضاعهم الاجتماعية في ظل انضمام شبه جزيرة القرم إلى روسيا، وقد صرح المسؤولون الأتراك مراراً أنه من الضروري إيجاد حلول سياسية وتطبيق حزمة إصلاحات اقتصادية شاملة، وأكدت انقرة على موقفها المتمثل فيمايلي:[38]

- إعلان الوقوف الكامل مع وحدة الأراضي الأوكرانية ضد أي تدخل روسي.
- العمل بكل قوة لمساندة التواجد التاريخي لتتار القرم.
- العمل على عدم تحويل القرم لساحة تصارع القوى العالمية.

ولقد عبر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بوضوح عن الموقف التركي من ضم روسيا لشبه جزيرة القرم خلال مؤتمر صحفي بتاريخ 2020/2/3 قبيل مغادرته لزيارة أوكرانيا بقوله إن بلاده لم ولن تعترف بضم روسيا لشبه جزيرة القرم، وأكد على أن روسيا ضمت شبه جزيرة القرم الأوكرانية بطريقة غير شرعية، وتركيا لم ولن تعترف بذلك".

ولفت الرئيس التركي إلى أن تركيا دافعت عن وحدة الأراضي الأوكرانية في كافة المحافل الدولية، وأن أنقرة تدعم كافة الجهود الرامية لإيجاد حل سلمي للوضع القائم في شرق أوكرانيا.

وأكد أن بلاده تتابع عن كثب أوضاع أتراك القرم، وأن مسؤولي بلاده يتشاورون مع نظرائهم الأوكرانيين حول معاناة أتراك القرم، وقال: "كما كان في الماضي، فإن أوضاع أتراك القرم ستكون في مقدمة المسائل التي سنناقشها في مع المسؤولين في أوكرانيا.[39]

جاءت أزمة ضم القرم لتؤكد على الاختلاف في الأجندات السياسية لروسيا وتركيا، ولتؤكد على أن مظاهر التعاون والتنسيق بين البلدين ليست شاملة ولا ثابتة إنما هي مرحلية ومتغيرة بحسب المعطيات الدولية والإقليمية المحيطة بكل قضية على حدا.

المبحث الثاني: الأزمة السورية وتداعياتها على العلاقات التركية الروسية:

تعتبر الأزمة السورية من أخطر الأزمات التي تعرضت لها المنطقة العربية منذ مطلع القرن الحادي

[38] محمود سمير الرنتيسي، العلاقات التركية- الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي، تاريخ الاطلاع: 2014/12/11، الموقع الإلكتروني لموقع الجزيرة للدراسات: https://studies.aljazeera.net/a

[39] أردوغان: أنقرة لم ولن تعترف بـ"ضم" روسيا لشبه جزيرة القرم، تاريخ الاطلاع: 2020/2/3 ، الموقع الإلكتروني لقناة روسيا اليوم: https://arabic.rt.com/world/

والعشرين، وتعود خطورة هذه الأزمة لتعقيداتها الداخلية والتدخلات الخارجية الإقليمية والدولية فيها، وبالتالي محاولات التدخل الأممي لإيجاد حلول سياسية لها، وبما يتناسب وأهمية ومكانة سوريا الجيواستراتيجية.

المطلب الأول: خلفيات وأبعاد الأزمة السورية:

حاول الرئيس بشار الأسد القيام بجملة من الإصلاحات داخل بنية الدولة السورية، ومنح الحريات العامة وضمانها، ولكن بدأت سلسلة من الأحداث المتلاحقة المحلية والإقليمية، التي لم تسمح بالوصول إلى الهدف المنشود فيما يتعلق بالإصلاحات وإطلاق الحريات العامة، الأمر الذي شجع فئات معينة وبتحريض من قوى إقليمية ودولية على استغلال الظروف القائمة، وكان هذا التحريض كرد فعل على الموقف السوري من المتغيرات الإقليمية والدولية والتي يمكن تحديد جزء منها كالاتي:

1- الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وسقوط نظام الرئيس صدام حسين، ورفض سوريا لهذا الغزو، ومساندة القيادة السورية للمقاومة العراقية ضد التواجد الأمريكي في العراق.
2- مقتل رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري عام 2005، واتهام سورية بتدبير عملية اغتياله، ومن ثم سعي بعض الجهات الإقليمية والدولية لإصدار قرار دولي يقضي بانسحاب القوات السورية من لبنان.
3- الدعم الصريح من جانب القيادة السورية لحزب الله اللبناني في مقاومته للاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان، مما أدى إلى إجبار "إسرائيل" على الانسحاب من الجنوب اللبناني عام 2000، ثم تجلى هذا الدعم وبشكل واضح أثناء حرب حزب الله مع "إسرائيل" عام 2006، عندما تمكن الحزب وبمساعدة سورية من إفشال تطبيق مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي بشرت به إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن.
4- ازدياد وتيرة الخلاف والعداء بين سوريا والنظامين المصري والسعودي.

إن الأحداث سالفة الذكر مرتبطة بالمواقف السورية إقليمياً، لذلك عندما بدأت الأحداث في مدينة درعا اقتنصت القوى الخارجية الفرصة لكي تعمل على مد الشرارة إلى مناطق عديدة في سوريا،

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من أهم هذه القوى وساعدتها قوى إقليمية متضررة من اصطفاف سوريا إلى جانب محور المقاومة مثل قطر والسعودية.

المطلب الثاني: الموقف التركي من الأزمة السورية:

انتهج الرئيس السوري بشار الأسد سياسات تقاربية مع تركيا، حيث تطورت العلاقات بين البلدين منذ عام 2000 وبشكل متسارع، ففي المجال السياسي وصفت العلاقات الشخصية بين الرئيس بشار الأسد والقادة الأتراك بانها علاقات استراتيجية، مما أهّل تركيا للتوسط بين سوريا وإسرائيل، ورعاية مفاوضات غير مباشرة بينهما خلال عام 2008، وأصبح ينظر إلى السياسة الخارجية السورية بأنها نجحت في موازنة علاقاتها مع إيران بتطوير علاقات شاملة مع تركيا[40] .

لقد خصّت الاستراتيجية التركية حديثاً سورية بما لم تخص غيرها، وجعلتها بمنزلة حجر الزاوية في سياستها في الشرق الأوسط فهي البوابة للعالم العربي وهي الحديقة الخلفية والشريك الاستراتيجي، وترتبط معها بعلاقات الدين والتاريخ، وتتشارك معها بحدود طويلة، وتضم على جانبي الحدود خليطاً من القوميات المشتركة، كما تمثل سورية أهمية متضمّنة، لم يصرح بها مسؤولو تركيا باعتبارها الكتلة السنية الكبرى المحاذية لتركيا، والتي تشكل معها حائط صد في وجه أي استدعاء للتنافس الطائفي. (41)

وفقاً لهذا القدر من الأهمية الاستراتيجية، أولت تركيا اهتماماً خاصاً لتطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع سوريا إلى أرفع المستويات، ووصلت إلى تأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي عالي المستوى الذي كان من المفترض أن يشرف على تنفيذ شراكة طويلة المدى ومتعددة الجوانب.[42]

ولكن عند اندلاع الأحداث في سوريا لم تتردد تركيا في التعاطي مع سوريا بطريقة وصائية مفاجئة، وتلقين الدروس للقيادة السورية فيما يجب ان تفعله وبأية طريقة، وأعلنت تركيا على لسان (رجب

[40] مجموعة من المؤلفين، أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية-التركية ودور تركيا الإقليمي، دورية مركز الشرق الأوسط، الأردن، العدد الثاني عشر، تشرين الثاني 2016، ص13

[41] عماد يوسف، تركيا استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة مقاربة جيبوليتيكية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2015، ص 80

[42] المرجع السابق ، ص80

طيب أردوغان) أثناء زيارته للولايات المتحدة الأمريكية في أيلول 2019 عن قطع كل العلاقات مع دمشق، داعيةً الرئيس السوري بشار الأسد إلى التنحي وفارضةً عقوبات اقتصادية ومهددةً بتدخل عسكري لغايات إنسانية. [43]

ولقد وضع حزب العدالة والتنمية مبادئ عامة وتوضيحات لتفسير موقفه من ثورات "الربيع العربي" عموماً وسلوكه اتجاه الأزمة السورية على وجه الخصوص وذلك لما أثير من تساؤلات وانتقادات لموقف تركيا وسياستها، في ظل إطالة أمد الصراع في سوريا، فيقول:

((كانت المبادئ الثلاثة لحزب العدالة والتنمية في الثورات العربية، مهمة جداً بالنسبة لفهم موقف تركيا: إن الحاجة إلى التغيير في منطقتنا هي أمر أساسي، ولا يمكن أن تستمر الأنظمة التي تمارس الظلم على شعبها.. في المنطقة، يجب أن يضمن تنفيذ مسيرة التغيير هذه على أوسع أشكالها من دون إراقة الدماء ومن دون وقوع الاشتباكات. المبدأ الأول هو إرادة التغيير، والثاني هو الإرادة الشعبية، والثالث هو السياسة المتعددة. ونحن كحزب العدالة والتنمية اتبعنا سياسة ديناميكية وتحركنا على أساس المبادئ، إن العيش في بلد عادل وحر ومزدهر هو حق لكل فرد من الشعب السوري... وتركيا اتخذت موقفاً واضحاً تجاه أعمال القتل التي تتزايد كل يوم والهجمات والحصار وسياسة كسب الوقت، وأعلنت أنها لن تقف إلى جانب نظام يشهر السلاح في وجه شعبه، تركيا تعد جميع أطياف المجموعات الدينية والمذهبية والعرقية في سوريا أنهم جزء من الشعب السوري وهم جميعاً أشقاؤنا، وإن تركيا ستستمر في تقديم المساهمة وفق إمكانياتها كبلد جار وصديق جدير بالثقة، ووفي لتأسيس سوريا حرة وعادلة وديمقراطية ومزدهرة)). [44]

ويمكن القول أن تركيا تدخلت في الشأن السوري منذ بداية الأزمة في آذار 2011، واختلفت طبيعة هذا التدخل عبر السنوات، إذ كان هدف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إيجاد حزام أمني على طول الحدود الشمالية، وفتحت تركيا حدودها لإدخال كل من يريد الالتحاق في صفوف المجموعات

[43] فراس محمد الياس، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، (دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2016)، ص182

[44] عماد يوسف، تركيا استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة مقاربة جيبوليتيكية، مرجع سابق، ص82

المسلحة وبعلم وموافقة الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. [45]

كما أن استضافة تركيا للمعارضة السورية في المراحل الأولى من قيام "الثورة السورية" وعلى رأسها جماعة الأخوان المسلمين كان الهدف منها محاولة الدفع بقيادة بديلة للرئيس السوري، ففي 13 تموز 2011 سمحت تركيا لرموز المعارضة السورية بالاجتماع في تركيا وأعلن بشكل رسمي عن تشكيل (المجلس الوطني السوري) في اسطنبول في آب 2011، كذلك أعلن عن تشكيل الجيش السوري الحر من تركيا. [46]

وتمثلت صور التدخل التركي في الأزمة السورية بما يلي:

1- التدخل السياسي التركي في سورية: كان التدخل السياسي التركي على مستويين الدعوة إلى تخلي الرئيس السوري بشار الأسد عن الحكم، وتقديم الدعم الدبلوماسي للمعارضة السورية، فقد أعلن في 2 تشرين الأول 2011 في إسطنبول عن تأسيس المجلس الوطني السوري، وساهمت تركيا في دعم "الانتفاضة السورية" عن طريق تأسيس مجموعة أصدقاء سورية، واستضافت إسطنبول في نيسان 2012 مؤتمر أصدقاء سورية الثاني حيث أكد خلاله وزير الخارجية التركي أوغلو جملة ثوابت منها دعم دولته للمجلس الوطني السوري، وإنشاء صندوق للمساعدات الإنسانية، وفي 11 تشرين الثاني 2012، أعلن في العاصمة القطرية الدوحة الاتفاق النهائي على توحيد صفوف المعارضة في كيان جديد سمي الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وفي أثناء حضور وزير الخارجية التركي اجتماعاً وزارياً لمنظمة المؤتمر الإسلامي في جيبوتي في 14 تشرين الثاني 2014 صرح بأن تركيا اعترفت بالائتلاف بوصفه ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب السوري ودعا دول المنظمة إلى الاعتراف به.[47]

2- تعزيز العامل الديني والطائفي: إن العامل الديني يظهر بشكل جلي في موقف تركيا من

[45] نور شربجي وعلا منصور، الدور التركي في الأزمة السورية، دراسات سياسية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات مداد، دمشق، 2017، ص8

[46] ابراهيم أحمد حسن ناصر الجبوري، الدور التركي في الأزمة السورية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، بغداد ، المجلد الثاني، كانون الأول2015، ص31

[47] معمر فيصل خولي، العلاقات التركية- الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل، مرجع سابق ، ص70-71

الأزمة السورية من خلال دعم انقرة لجماعة الأخوان المسلمين في سوريا، والتي تعتبر من الجماعات القريبة من تركيا حيث استقر الجزء الأكبر منهم في تركيا وانجذبوا إلى نموذج حزب العدالة والتنمية، وكانت الأزمة السورية فرصة سانحة كي تقوم الحكومة التركية باستخدامهم في سوريا، إذ غيّر الوضع السوري الجديد الكيفية التي يتم بموجبها إقامة تقارب بين انقرة وجماعة الأخوان المسلمين، ومن ناحية أخرى استخدمت تركيا ذريعة الخلاف المذهبي لفرض دورها في رسم الدولة السورية الجديدة.[48]

إن هذا التوجه في السياسة التركية يهدف إلى فرض ترتيب سياسي جديد في المشهد الإقليمي للمنطقة فالتخلص من النظام السوري يعني تفكيك التحالف السوري الإيراني ومعه حزب الله، وفتح المجال الجغرافي السوري كي يكون معبراً لإقامة تحالف بين تركيا ودول الخليج ومصر، يكون مرتبطاً بالسياسة الأمريكية.[49]

3- التدخل العسكري التركي في سوريا: عملت تركيا على تأمين ممر ومقر آمن للفصائل المسلحة التي تدعمها و مراكز لتدريبها مما فتح الباب لاحقاً امام تركيا للتدخل في الملف السوري واستخدام ورقة التأثير على الجماعات المسلحة لانتزاع مكاسب سياسية في التسوية السورية. [50]

وفي الرابع والعشرين من آب 2016 انطلقت أولى العمليات التركية العسكرية في الأراضي السورية تحت مسمى "درع الفرات"، وهي عملية عسكرية أطلقتها تركيا لدعم فصائل معارضة سورية، من أجل طرد مقاتلي تنظيم الدولة من ريفي حلب الشمالي والشرقي. واستمرت عملية درع الفرات قرابة 7 أشهر، وأعلن الجيش التركي خلالها تحييد أكثر من 3 آلاف مسلح، وإحلال الأمن في المناطق القريبة من حدودها من خلال إعادة تمركز قوات الجيش السوري الحر بالمدن التي سيطرت عليها، وانتهت العملية في آذار 2017 بالقضاء

[48] عليان محمود عليان، التوافق والصراع في العلاقات الدولية: العلاقات الروسية التركية مثالاً، مرجع سابق نفسه، ص138

[49] د.رانية محمد طاهر، الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي، مجلة رؤية تركية، آب2013
الموقع الإلكتروني https://rouyaturkiyyah.com

[50] المرجع السابق نفسه.

على تنظيم الدولة في ريف حلب، وإخراجه بشكل كامل، وقطع الطريق على حلم قوات سورية الديمقراطية "قسد"، من وصل كل من مدينة عين العرب كوباني بمدينة عفرين، و في 20 كانون الثاني 2018، بدأت تركيا عملية عسكرية جديدة تحت اسم "غصن الزيتون"، بهدف السيطرة على مدينة عفرين السورية وتخليصها من مسلحي تنظيم حزب العمال الكردستاني، ووحدات حماية الشعب الكردية، الذين تصنفهم أنقرة "تنظيمات إرهابية"، وبعد تحقيق العملية العسكرية أهدافها بالسيطرة على مدينة عفرين السورية أعلن وزير الخارجية التركي، مولود تشاووش أوغلو، انتهاء عملية غصن الزيتون بعد 4 شهور على إطلاقها، وفي التاسع من تشرين الأول عام 2019 ، أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بدء العملية العسكرية "نبع السلام"، شمالي سوريا، "لإبعاد الوحدات الكردية التي تصنفها أنقرة منظمات إرهابية عن الشريط الحدودي".[51]

وتهدف تركيا من هذه العمليات العسكرية إلى تثبيت وضع ميداني يساهم في تعزيز أوراق تفاوضها وتعظيم مكاسبها من الأزمة السورية.

لقد أحدثت "الثورات العربية" زلزالاً سياسياً في منطقة الشرق الأوسط بحكم عامل المفاجأة التي تميزت به وسرعة انتشارها من بلد إلى آخر، مما جعل القوى الإقليمية والدولية في وضع صعب ومطالبة برسم سياسات تستجيب لإفرازات هذه الثورات، وفي هذا السياق ظهر حزب العدالة والتنمية بوصفه مستثمراً في الثورات بهدف إحداث تغييرات تتناسب مع الاستراتيجية التركية ورؤيتها للشرق الأوسط، لكن الانحراف الذي انتهجه الحراك السياسي العربي منذ التدخل العسكري للحلف الأطلسي في ليبيا وتسليح المعارضة السورية انعكس سلباً على السياسة التركية التي أصبحت أكثر تدخلية في شؤون الداخل العربي إلى درجة الظهور في بعض الحالات كطرف في الصراع. [52]

المطلب الثالث: الموقف الروسي من الأزمة السورية:

بحسب المنظور الاستراتيجي الروسي يشكل الموقع الجيوسياسي لسوريا موطئ القدم الأكثر أهمية في

[51] صلاح الدين كمال، أبرز العمليات العسكرية التركية داخل سوريا، تاريخ الاطلاع: 2019/11/12 ، الموقع الإلكتروني عربي 21: https://arabi21.com/story/1214696

[52] د.لقرع بن علي، السياسة الخارجية التركية والثورات العربية: المراجعات المخرجات الأدوار، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، العدد 8، إبريل 2018، ص196

المنطقة بالنسبة للمصالح الروسية، حيث أن موقعها على البحر المتوسط يجعلها مهمة لجهة المصالح والمكانة الروسية في الشرق الأوسط، ويتيح منفذاً لأسطولها البحري في البحر الأسود إلى المياه الدافئة في المتوسط.[53]

أ–دوافع روسيا للتدخل في الأزمة السورية:

- دوافع تاريخية: كان الاتحاد السوفياتي من أول الدول التي اعترفت باستقلال سوريا وأقامت علاقات دبلوماسية معها في عام 1944، وتعززت العلاقات السورية الروسية بشكل كبير لترتقي إلى مستوى التحالف الاستراتيجي في وصول الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد إلى سدة الحكم في 1970، وبالإضافة إلى الدعم العسكري قدمت القيادة السوفياتية دعم سياسي مشهود لسوريا في المحافل الدولية وساهم الاتحاد السوفياتي في بناء البنية التحتية للاقتصاد السوري لاسيما في فروعه الاستراتيجية كالطاقة والتعدين والري واعتبر البلدان التعاون بينهما متجاوب مع مصالحهما المشتركة، وبعد عام 2000 شهدت العلاقات بين الدولتين انطلاقة مهمة ، ففي عام 2005، قامت موسكو بشطب معظم ديون سوريا (9.8 من أصل 13.4 مليار دولار)، مقابل السماح بإنشاء مرافئ بحرية روسية دائمة في ميناء طرطوس واللاذقية السوريتين، ووفقاً لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام، فإن (78%) من واردات سوريا من السلاح جاءت من روسيا خلال المدة بين 2007–2010. يضاف إلى ذلك أن الشركات الروسية سجلت حضوراً كبيراً في قطاع الطاقة والبنية التحتية السورية، حيث بلغت قيمة الاستثمارات (20) مليار دولار عام 2009.[54]
- دوافع سياسية: تتعلق برغبة تركيا بتعويض ما خسرته من مكانتها الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تنظر روسيا إلى الأزمة السورية بوصفها فرصة تاريخية لروسيا للمساهمة في تغيير النظام الدولي الراهن، واستعادة مكانتها كقطب له

[53] د. وحيد إنعام غلام، تركيا وروسيا: التنافس الجيبوليتيكي والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة بغداد، بغداد، العدد 59، 2018، ص51

[54] المرجع السابق نفسه، ص51

وزنه في المستقبل المنظور.[55]

- دوافع اقتصادية: ترغب روسيا في تقوية إمكاناتها الاقتصادية وحماية استثماراتها في سوريا، وعقود شراء الأسلحة المبرمة مع الجانب السوري.
- دوافع جيواستراتيجية: تتعلق بالرغبة الروسية بتحصين المنطقة من الاستراتيجية الأمريكية التي تهدف إلى تفتيت المنطقة على أسس إثنية وطائفية، بالإضافة إلى أهمية موقع سوريا الذي يمكن ان يمنح روسيا قاعدة عسكرية على البحر المتوسط تمكنها من الوصول السريع إلى البحر الأحمر والمحيط الأطلسي بعد فقدانها لموانئها في العراق وليبيا.[56]

2- التدخل العسكري الروسي في سوريا:

ابتداء من شهر أيلول عام 2015، عززت روسيا حضورها العسكري في سوريا، إذ نشرت 21 طائرة هجوم أرضي من نوع سوخوي25، و12 مقاتلة اعتراضية من نوع سوخوي 24 وستة قاذفات متوسطة من نوع سوخوي 34 وأربعة سوخوي 30 متعددة الأدوار بالإضافة إلى 15 طائرة مروحية في مطار باسل الأسد الدولي قرب اللاذقية، بالإضافة إلى منظومتين من أنظمة الدفاع الجوي إس إيه 22، وطائرات من دون طيار.[57]

قاد التدخل العسكري الروسي إلى أمرين أساسيين، الأول: إعادة توزيع القوى على الأرض، والثاني: تأكيد مبدأ السيطرة الجوية، وكان الأول نتاجاً للثاني، وساهم تدخل القوات الجوية الروسية في مساعدة الجيش السوري على فرض واقع ميداني جديد كان له دور كبير في صياغة التسويات في مناطق عديدة على امتداد الجغرافية السورية.

المطلب الرابع :الموقف التركي من التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية: شعرت تركيا بمرارة شديدة من التدخل العسكري الروسي في سوريا، فهي باتت تعتبر نفسها في مواجهة مباشرة مع روسيا وإيران في سوريا، وفي ذات الوقت فإن حليفها الأمريكي تخلى عنها، خاصة في ظل تعامله ببرود

[55] د. أسامة محمد أبو نحل، انعكاسات التدخل العسكري الروسي على الموقف التركي من الأزمة السورية،، تاريخ الاطلاع: 2016/8/2، الموقع الإلكتروني مجلة كلية العودة للبحوث والدراسات القانونية والإنسانية: http://auc.edu.ps/n

[56] المرجع السابق

[57] عليان محمود عليان، مرجع سابق ، ص151

وتجاهل مع الطلب التركي المتكرر بإقامة منطقة أمنية عازلة على الحدود مع سوريا، والذي شجع بوتين (من وجهة النظر التركية) على المشاركة المباشرة في العمليات العسكرية في سوريا، مما ساهم في نقل الأزمة السورية إلى مرحلة جديدة على صعيد التوازنات والحسابات. [58]

ولم يقتصر التدخل العسكري الروسي في سوريا على المجال الجغرافي لسوريا فحسب، فقد اخترقت الطائرات الروسية المجال الجوي التركي مراراً مما دعا أردوغان إلى تحذير روسيا من إمكانية خسارتها لصداقة تركيا، ثم لاحقاً اسقطت تركيا طائرة روسية في عام 2015وذلك كرسالة واضحة إلى روسيا بأن تركيا جادة في حماية مجالها الجوي وأمنها في وجه التهديدات الناجمة عن الأزمة السورية حتى لو كانت روسيا هي الطرف المقابل والمسؤول عن حدوث هذه التهديدات.

وكما أسلفنا سابقاً كان هناك تناقض واضح في تعاطي كل من الدولتين مع الأزمة السورية، وهذا التناقض في المبادئ صاحبته انتقادات متبادلة بين الطرفين، وعلى الرغم من محاولات روسيا المختلفة لاتهام تركيا بالمسؤولية عن العنف في سورية، وعدم رضا تركيا عن تحركات روسيا الهادفة إلى فك العزلة الدولية عن النظام السوري، لم يؤثر ذلك على التقارب بينهما على المستوى الاستراتيجي، فكلا الدولتين لديهما مصالح في استمرار العلاقات وكلاهما تعرفان حجم الخلافات بينهما وتقدران ضرورة معالجتها بالتهميش والتجاهل، ومحاولة البحث عن توافق.[59]

ومما سبق ندرك أنه توجد اختلافات شديدة في المنظور السياسي لكل من تركيا وروسيا حول العديد من الموضوعات في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من وجود مناخ يسمح بظهور العديد من مجالات التعاون والتنمية بين البلدين بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، لم يحدث تطور كبير في العلاقة بين روسيا وتركيا، وتحديداً في رؤاهما في منطقة الشرق الأوسط ، بل على العكس تعرضت مجالات التعاون الإنمائي التي عمل البلدان على تطويرها إلى التهديد من وقت لآخر، بسبب وجهات النظر المتصادمة في مناطق أخرى، حيث يوجد خلاف بين روسيا وتركيا حول الاتجاه السياسي والجهات

[58] . أسامة محمد أبو نحل، انعكاسات التدخل العسكري الروسي على الموقف التركي من الأزمة السورية، مرجع سابق

[59] معمر فيصل خولي، العلاقات التركية- الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل، مرجع سابق، ص76

الفاعلة التي يجب دعمها في سوريا ومصر وليبيا.[60]

الفصل الثالث: سيناريوهات مستقبل العلاقات الروسية التركية:

العلاقات بين الدول تحكمها جملة من المحددات والمعايير منها ما يتعلق بالبنية الداخلية للدول أو بالبيئة الدولية والبيئة الإقليمية وأو بمعطيات مرحلية معينة تترك أثرها لفترة على العلاقات أو تصبح محدد مهم على المدى البعيد، وفي ضوء هذه المعايير يمكن استشراف سيناريوهات مستقبلية للعلاقات الروسية التركية.

المبحث الأول: سيناريو استمرار العلاقات التركية الروسية على وضعها الحالي المتمثل بالتنافس والتعاون في آن معاً:

يقوم هذا السيناريو على فرضية بقاء الأوضاع كما هي، وهذا ما تشير إليه مجموعة من المتغيرات على عدة مستويات، فرغم كل التباينات في المواقف السياسية فإن الدولتين تحرصان على استمرار تعاونهما في المجال الاقتصادي حيث أنه وبعد أزمة إسقاط الطائرة الروسية وما تبعها من تدهور في العلاقات السياسية والدبلوماسية، تم استعادة التنسيق بشكل سريع في المجال الاقتصادي، ووصل حجم التبادل التجاري في عام 2016 إلى 35 مليار دولار، وبالتالي فإن المحدد الاقتصادي يعتبر أساسياً في تأطير العلاقة بين الدولتين والحفاظ على مستوى مهم من التنسيق على الرغم من الاختلافات السياسية القائمة أو التي يمكن ان تظهر على المدى المنظور.

المبحث الثاني: سيناريو توتر العلاقات الروسية التركية وتعاظم عناصر الخلاف بين البلدين:

يعتمد هذا السيناريو على فرضية زيادة عدد المشكلات والقضايا التي تتشابك وتتعارض فيها مصالح الدولتين مما يؤدي إلى تراجع مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدولتين إلى مستويات متدنية، ومن أبرز القضايا التي يمكن ان تتسبب في هذا التراجع زيادة مستوى العلاقات الأمريكية التركية وارتفاع مستوى التنسيق والتعاون خاصةً فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط، كونه مجال حيوي للسياسة الخارجية الروسية، بالإضافة إلى استمرار تركيا في استغلال الأحداث التي يمر بها النظام الدولي في سبيل التقرب من الغرب بهدف إقناعه بدورها المحوري وحاجته الملحة إليها بوصفها

[60] محمد كوتشاك، العلاقات التركية الروسية، المرجع السابق ، ص 20

لاعب أساسي في محيطها الإقليمي، دون الأخذ بالاعتبار المصالح الروسية، وتعمل تركيا على نسج خيوط معادلة توازن صعبة بين تلبية احتياجاتها في مجال الأمن والطاقة من خلال العمل مع روسيا ، وتقوم أنقرة بنفس الوقت بإرسال رسائل لواشنطن والعواصم الأوروبية تؤكد على أهميتها الاستراتيجية و قدرتها على إيجاد البدائل، مع العمل على عدم اندلاع أي أزمة في ظل الحاجة إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي من أجل تطبيق الخطط المتعلقة بالمكانة الدولية والاقتصاد والطاقة وهو ما يحتم الحفاظ على التوازن وتحسين العلاقات مع دول المنطقة والاتحاد الأوروبي بالدرجة الأولى، مما ينعكس بشكل سلبي على مؤشرات التعاون والتنسيق التركية مع روسيا الاتحادية.

المبحث الثالث: سيناريو وصول العلاقات إلى مرحلة الانفراج والعمل على التنسيق المشترك في القضايا التي تهم الطرفين:

يقوم هذا السيناريو على فكرة وصول العلاقات التركية الروسية إلى مستوى عالي من التنسيق والتعاون في القضايا التي تشكل اهتماماً مشتركاً، والوصول إلى صيغة متطابقة بخصوص حل القضايا العالقة وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، وحدوث هذا السيناريو يفترض وبالضرورة تراجع العلاقات التركية مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوروبي واقتناع تركيا بانها بحاجة إلى روسيا كشريك دولي بديل، والعمل المشترك على تحقيق صيغة من التعاون والتنسيق تساهم في تحقيق المصلحة الوطنية لكلا البلدين.

خاتمة:

تدرك روسيا وتركيا ان الواقعية السياسية وحدها التي تفرض تقارب المصالح الراهن، كما تدركان تماماً أن المنطلقات التاريخية والطموحات القومية وربما الإيديولوجية لا تزال كامنة في سياستهما الخارجية باتجاه بعضهما البعض، ومن ثم لا يعني التوافق على المصالح الضرورية إلغاء التنافس التاريخي بينهما، وإذا كان هذا التنافس لا يظهر في العلاقة الثنائية الآن، فإنه يتجلى بصورة واضحة الأقاليم المجاورة.

فقد ظهر هذا التنافس بوضوح في آسيا والقوقاز والبلقان، وفي أكرانيا والبحر الأسود، فيما نشهده على أشده في سورية، واتجاه قضايا عديدة في المنطقة العربية، لذلك فإن المعادلة التاريخية التي حكمت العلاقة الروسية – التركية، والتي قامت على توسيع النفوذ وتعزيز القوة على حساب نفوذ الآخر وإضعاف، لا تزال في الوقت الحاضر ولكن في مناطق نفوذ الدولتين وليس في العلاقة المباشرة بينهما.

ومع ذلك فإن المستوى العالي من تشابك العلاقات الروسية التركية في مجالات استراتيجية مثل الطاقة النووية ونقل الغاز الطبيعي والتجارة الحرة سوف يخلق نوعاً من الاعتماد المتبادل والمصالح التي تحتم استمرار العلاقة على الرغم من التوترات المباشرة المتعلقة بالتوجهات السياسية المتعارضة.

فمن جهة يمكن أن يؤدي تزايد اعتماد الشركات ورجال الأعمال الأتراك على السوق الروسية الضخمة إلى تشكيل جماعات ضغط اقتصادية داخل تركيا تدفع لاستمرار العلاقة الجيدة مع روسيا على الرغم من جميع العوامل التي تدفع العلاقة إلى التوتر.

ومن جهة أخرى، لا يمكن إغفال أن تركيا تنظر لتعاظم مصالحها مع روسيا أيضاً من منظور السياسة المتعددة التي تهدف إلى تعزيز استقلالية مواقف تركيا وتحركاتها الخارجية اعتماداً على تنويع شراكاتها بدل الاعتماد الكلي على التحالفات الغربية التقليدية فحسب، كما انها تأمل ان تساهم الطبيعة النوعية لمجالات التعاون الجديدة مع روسيا في تضييق الفجوة نسبياً في التوازن الاستراتيجي مع القوى الإقليمية الأخرى في المنطقة ويمنح تركيا دوراً رائداً على مستوى التعامل مع نزاعات وأزمات المنطقة.

المراجع:

أولا": الكتب:

1- فراس محمد الياس، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2016.

2- عماد يوسف، تركيا استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة مقاربة جيبوليتيكية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة،2015.

3- معمر فيصل خولي، العلاقات التركية- الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014.

ثانياً: الصحف والدوريات:

- ابراهيم أحمد حسن ناصر الجبوري، الدور التركي في الأزمة السورية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، السنة الثانية، المجلد الثاني، كانون الول،2015، بغداد.
- أحمد حسان عرنوس، الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى في ميزان التنافس الدولي والإقليمي، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، العدد الثامن، آب 2019، برلين.
- د. حنا عزو بهنان، العلاقات التركية- الروسية (1997-2009)، مجلة التربية والعلم- المجلد 18، العدد الأول، 2011.
- د. حميد شهاب أحمد، التنافس الإقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الإسلامية لآسيا الوسطى، مجلة دراسات دولية، العدد 28، 2005، مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية، جامعة بغداد، بغداد.
- سامح راشد، وصاية دولية مشتركة: الشرق الأوسط بعد التدخل الروسي في سوريا، دورية شؤون عربية، عدد164، شتاء 2016.
- عليان محمود عليان، التوافق والصراع في العلاقات الدولية: العلاقات الروسية التركية

مثالاً، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2017.

- مجموعة من المؤلفين، أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية–التركية ودور تركيا الإقليمي، دورية مركز الشرق الأوسط، العدد الثاني عشر، تشرين الثاني، 2016، الأردن.
- مجموعة من الباحثين، آفاق الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط، تقدير استراتيجي (94)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، كانون الأول2016.
- نور شربجي وعلا منصور، الدور التركي في الأزمة السورية، دراسات سياسية، مداد مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق، سوريا، 2017.
- د. لقرع بن علي، السياسة الخارجية التركية والثورات العربية: المراجعات المخرجات الأدوار، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 8، إبريل، 2018، المركز الديمقراطي العربي، المانيا.
- د. وحيد إنعام غلام، تركيا وروسيا: التنافس الجيبوليتيكي والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 59.

ثالثاً: رسائل الماجستير والدكتوراه:

- عبد الحق حجاب، العلاقات التركية – الروسية بين الاستمرارية والتغيير 2002–2017، دراسة أعدت لنيل شهادة الماجستير في كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.
- عبدالله فلاح عودة العضايلة، التنافس الدولي في آسيا الوسطى 1991–2010، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الوسط، عمان، الأردن، 2011.
- ملوكي سفيان، السياسة الخارجية الروسية والتحولات السياسية في المنطقة العربية (دراسة مقارنة لحالتي ليبيا وسوريا) أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، أيار 2018.

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

- أوزغور تفكجي، العلاقات التركية الروسية ومعضلة ثنائية التعاون والأزمات، رؤية تركية، ربيع 2018. الموقع الإلكتروني https://rouyaturkiyyah.com/
- الموقع الإلكتروني لمركز الجزيرة للدراسات https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/09/201392410
- ديميتاريشيف، تطبيع العلاقات الاقتصادية الروسية التركية، منتدى الشرق، 2018 الموقع الإلكتروني https://research.sharqforum.org/2018/02/20/
- رانية محمد طاهر، الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي، رؤية تركية، آب،2013. الموقع الإلكتروني https://rouyaturkiyyah.com
- محمود سمير الرنتيسي، العلاقات التركية– الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي، مركز الجزيرة للدراسات، 11 كانون الأول 2014، الموقع الإلكتروني لمركز الجزيرة للدراسات: https://studies.aljazeera.net/ar/profile/616
- محمد كوتشاك، العلاقات التركية الروسية، رؤية تركية، شتاء2017، ص 13 الموقع الإلكتروني https://rouyaturkiyyah.com